Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

07 Juillet 2011
07 يوليوز 2011

الأيام
ALAYAM

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يزكي جزئيا الاستفتاء على الدستور

لم يزك المجلس الوطني لحقوق الإنسان سير عمليات الاستفتاء في كل مكاتب التصويت، وقال في بلاغ له إنه قام بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء على الدستور بمدن الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي، والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة بتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية، وتبين له أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في هذه العينة، عدم وجود أي خروقات أو شوائب تذكر، فهل تعني هذه الصيغة أن هناك تجاوزات في مكاتب تصويت لم يتواجد بها ملاحظو المجلس؟

المجلس نفسه سيصدر تقريرا مفصلا ونهائيا مرفقا باقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات الضروري إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، وحينها ستتضح الكثير من الأمور حول ما جرى في الفاتح من يوليوز.

Revue de Presse du Conseil National des

رشيد نيني

الصبار ونيني اتفقا على طلب العفو الملكي

اتفق محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، مع رشيد نيني، مدير نشر يومية «المساء» الذي يقضي عقوبة سجنية مدتها عام كامل؛ على تقديم طلب للحصول على عفو ملكي، عن طريق المجلس. وتم هذا الاتفاق في زيارة قام بها مؤخرا الصبار إلى نيني في السجن، حيث قبل هذا الأخير مقترح الصبار بطلب العفو الملكي، والذي يُرتقب أن يصدر قبل أو بمناسبة عيد العرش.

Revue de presse

نيني يوافق على نيل عفو ملكي بمبادرة من الصبار

هسبريس ـ مُتابعة/ تصوير: منير امحيمدات

2011-07-06 21:07:00

أوردت جريدة "أخبار اليوم"ـ على صدر أولاها ليوم الأربعاء 6 يوليوز، أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار قد زار الصحفي رشيد نيني، مدير نشر يومية "المساء" المعتقل بسجن عكاشة، وأطلعه على "مسعى المجلس في طلب عفو من الملك محمد السادس" وأن نيني قد أجاب على "استشارة" الصبار بـ "تْوْكْلُوا على الله."

وأردفت "أخبار اليوم "بأنه من المرتقب أن تعرف قضية اعتقال الصحفي رشيد نيني انفراجا قبل عيد العرش من هذه السنة، أي قبل متم شهر يوليوز الجاري.

وذلك بعدما سبق للقاضي حسين جابر من ابتدائية الدار البيضاء وأن نطق حكما بالسجن النافذ لعام واحد في قضية نيني.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le Maroc face à l'épreuve de la "criminalisation de la torture"

Créé le Mercredi, 06 juillet 2011 17:33

التجديد

Le ministère de la Justice et plusieurs organismes gouvernementaux s'activent pour apporter des réponses aux remarques de la Commission de l'ONU pour la lutte contre la torture, de même que certaines associations de défense des droits de l'homme. Le rapport onusien comporte 61 observations auxquelles le gouvernement marocain doit répondre. La Commission de l'ONU constate une contradiction entre les lois marocaines et l'accord international de lutte contre la torture, comme celle de l'article 231 avec le premier alinéa de l'accord international, où la contradiction apparaît dans le fait qu'en droit marocain, il existe une confusion entre le concept de torture et celui de l'usage excessif de la force. Une autre contradiction se situe au niveau de la loi anti-terroriste du 28 mai 2003 qui prévoit la poursuite et la détention de suspects sans qu'ils puissent entrer en contact avec leurs avocats, en plus de la durée de la détention préventive, trop longue selon la Commission.

Le rapport mentionne aussi les lieux secrets de détention, comme celui de Temara, citant les noms de deux personnes qui y ont séjourné et qui y ont subi divers types de torture, sans compter le dépassement de la durée légale de détention. La Commission de l'ONU demande également un compte-rendu sur le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et son action au niveau des centres de détention, la possibilité qu'il a de les visiter et le nombre de visites qu'il y a accomplies en plus des rapports qu'il a produits à la suite de ces visites. Le rapport de l'ONU demande également des éclaircissements sur la politique marocaine à l'égard de la violence contre les femmes, sexuelles ou familiales, ainsi que les actions initiées par gouvernement dans ce sens.

Le Maroc a répondu pour la dernière fois à un tel rapport de la Commission de l'ONU en 2004. Or, les dispositions de la nouvelle Constitution sur la criminalisation de la torture constitue à n'en point douter un acquis pour le Maroc, qu'il ne manquera pas de mentionner dans sa réponse à l'ONU, prévue pour novembre prochain.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

التجديد

المركز المغربي لحقوق الإنسان يسجل استمرار الاختطاف والتعذيب بالمغرب

إسماعيل حمودي

التجديد : 06 - 07 - 2011

أكد تقرير حقوقي حديث على استمرار الاعتقال السياسي، والاختطاف والتعذيب، وكذا انتهاك الحق في المحاكمة العادلة، واستمرار تقاعس الدولة في ترسيخ مبدإ عدم الإفلات من العقاب.

وأوضح التقرير الذي أعلن عنه المركز المغربي لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 5 يوليوز 2011 بالرباط ويغطي سنة 2010 والأشهر الستة الأولى من سنة 2011، أن الفترة المذكورة شهدت استمرار واشتداد حدة الاعتقال السياسي، وقال إنه بالإضافة إلى 80 سجين سياسي اعتقلوا خلال سنوات 1985 و1994 و1996، هناك المئات من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية، يملؤون السجون المغربية.

وأفاد التقرير أن المركز سجّل خلال سنة 2010 "حدوث العشرات من الاختطافات والاعتقالات القسرية خارج المساطر القانونية"، مشيرا إلى أسماء أشخاص اعتقلوا خارج القانون وبمجرد الاشتباه في انتمائهم إلى تنظيمات تعتبرها السلطات إرهابية، كما أشار إلى اعتقالات حصلت في صفوف الطلاب بالجامعة المغربية، وكذا أعضاء جماعة العدل والإحسان.

على ضوء ذلك، أدان التقرير بشدة ما اعتبره انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ارتكبت في إطار مكافحة الإرهاب، كما استنكر "المقاربة الأمنية التي تعتمدها الدولة المغربية في مواجهة هذه الآفة". كما استهجن الممارسات المشينة التي تُرتكب داخل السجون المغربية مثل الترحيل الجماعي والفردي الذي يتعرض له سجناء ما يسمى بالسلفية الجهادية، آخرها ما حصل قبل أشهر في سجن سلا نتيجة الاحتقان وبسبب "التعذيب الذي يتعرض له أغلبيتهم، وبسبب الظلم الذي لحقهم خلال أطوار المحاكمات".

وأبرز التقرير أن المركز توصل بحوالي 1400 تظلم من المواطنين، بشكل فردي وجماعي، تأتي على رأسها تظلمات الشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ ب 435 تظلم، و329 تظلم موضوع انتهاكات من قبل مؤسسات عمومية وخاصة، و216 شكاية موضوعها يتعلق بغياب قواعد المحاكمة العادلة، و208 تتعلق بانتهاك الحريات العامة، و118 تظلما موضوعه انتهاك الحقوق الجماعية، إضافة إلى 94 تظلم خاص.

وسجّل تقرير المركز، احتجاجه على "التعاطي غير الجدي وغير المسؤول لبعض المؤسسات الحكومية" مع مراسلاته، الشيء الذي اعتبره التقرير "محاولة لضرب دور المجتمع المدني في أداء مهمته" مشيرا في هذا السياق إلى أربع وزارات تأتي على رأسهم وزارة الداخلية، ثم التربية الوطنية، ثم الصحة، فوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بالمقابل، نوّه التقرير بما اعتبره "مبادرات إيجابية في تفعيل مبادىء حقوق الإنسان"، منها إنشاء مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان وتقوية دورها ووزنها في المنظومة المؤسساتية، في إشارة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي مُنح قوة تقريرية، بالإضافة إلى مؤسسة الوسيط، ومجلس المنافسة. كما أشار التقرير إلى الإفراج عن المعنيين ببعض الاعتقالات السياسية مسجلا مبادرة العفو الملكي عن 190 سجين سياسي في أبريل الماضي، لكنه اعتبر تلك الخطوة غير كافية بالنظر إلى العدد الكبير من المساجين.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

محمد الصبار يحاضر في كلية العلوم الانسانية الجمعة المقبلة

تنظم جامعة السلطان مولاي سليمان و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع المجلس الجهوي لجهة تادلة ازيلال يوم 08 يوليوز 2011 في مدرج كلية العلوم الإنسانية بني ملال، لقاء تحت عنوان "المجلس الوطني لحقوق الانسان أية دينامية؟" و ذلك من تأطير محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme